إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 08/286
للنشر الفوري
١٥ نوفمبر ٢٠٠٨

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، يصف خطة عمل مجموعة العشرين بأنها خطوة كبيرة نحو توثيق التعاون الدولي

رحب اليوم السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بما انتهت إليه قمة مجموعة العشرين المعنية بالأسواق المالية والاقتصاد العالمي، واصفا خطة العمل المتفق عليها بأنها خطوة كبيرة من المجتمع الدولي نحو توثيق التعاون بغية حل الأزمة المالية العالمية ودعم قدرة الصندوق على المساهمة في هذه الجهود.

وصرح السيد ستراوس-كان بقوله: "لقد كانت قمة اليوم مهمة بسبب الشخصيات التي شاركت فيها. فثمة نظام اقتصادي عالمي جديد بدأ يتبلور، وهو أكثر ديناميكية وشمولا من أي نظام شهدناه من قبل. ويكتسب الاجتماع أهمية أيضا من المحصلة التي تم الاتفاق عليها. وأهم عنصر في محصلة اجتماع نهاية الأسبوع هو الاتفاق على خطة عمل مشتركة والتزام جميع المشاركين بتنفيذها كاملة وبكل قوة. وسوف يقدم الصندوق مساندة قوية لهذه الجهود كما طلبت مجموعة العشرين."

وقال سيادته: "إنني مسرور للغاية من قوة دعم قادة المجموعة للدور المهم الذي يؤديه الصندوق في إدارة الأزمة وإصلاح البنيان المالي الدولي. وإضافة إلى مساعدة بعض البلدان الأعضاء التي تواجه ظروفا صعبة عن طريق الدعم العاجل والفعال، أنشأنا أيضا تسهيلا تمويليا للسيولة قصيرة الأجل ونواصل مراجعة الأدوات والتسهيلات المتوافرة لدينا."

وأشار السيد ستراوس-كان إلى التزام قادة مجموعة العشرين بالعمل معا لمواجهة التحديات الاقتصادية الكلية العالمية، باستخدام كل من السياسة النقدية وسياسة المالية العامة. وقال إن انخفاض المخاطر التضخمية يتيح فرصة لتيسير السياسة النقدية، مضيفا أن ذلك سيكون مهما ولكنه لن يكون كافيا.

وقال السيد ستراوس-كان أيضا: "أرحب بالتركيز على الدفعة التنشيطية من المالية العامة، والتي أعتقد أنها أصبحت ضرورية لاستعادة النمو العالمي. ويمكن أن تتضاعف فعالية هذه الدفعة التنشيطية في زيادة نمو الناتج المحلي في كل بلد إذا كان لدى شركائه التجاريين الرئيسيين تدابير تتيح دفعة تنشيطية مماثلة أيضا."

وأشار السيد ستراوس-كان إلى ما يقره إعلان القمة من أن بعض البلدان أمامها متسع أكبر للتصرف والحركة مقارنة بالبلدان الأخرى، قائلا "إننا نعتقد أن الطرف الذي ينبغي أن يأخذ زمام القيادة هو هذه البلدان ــ أي الاقتصادات المتقدمة والصاعدة ــ التي تمثل سياسات ماليتها العامة أطرا قوية، ولديها القدرة الأكبر على تمويل التوسع المالي، كما أن مستويات الدين فيها هي الأفضل من حيث إمكانية الاستمرار في تحملها."

ورحب السيد ستراوس-كان أيضا بالتزام الزعماء بزيادة موارد الصندوق وتعزيز قدراته. وفي هذا السياق، وجه الشكر مجددا للسيد آسو رئيس الوزراء الياباني على العرض السخي من اليابان بتقديم ١٠٠ مليار دولار أمريكي لدعم القروض التي يقدمها الصندوق للبلدان المتضررة من الأزمة.

وأشار السيد ستراوس-كان للتأييد الذي أبدته مجموعة العشرين لتعزيز التفويض الممنوح للصندوق في مجالات الرقابة على الاقتصاد الكلي وإقراض البلدان الأعضاء التي تحتاج إلى التمويل وتقديم المساعدة لبناء القدرات في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. وأضاف قائلا: "إنني مسرور للغاية لالتزام كل الأعضاء في مجموعة العشرين بتنفيذ "برنامج تقييم القطاع المالي" (FSAP). والصندوق على استعداد لأن يبدأ العمل فورا فيما يتصل بإجراء هذه التقييمات لبلدان مجموعة العشرين التي لم تنفذ بعد برامج لتقييم القطاع المالي."

ورحب السيد ستراوس-كان باتفاق الآراء على تعزيز دور الصندوق في إسداء المشورة بشأن السياسة الاقتصادية الكلية والمالية، بما في ذلك ما طُلب من أن يضع الصندوق ومؤسسات أخرى توصيات للحد من مسايرة القواعد التنظيمية لاتجاهات الدورة الاقتصادية. وأضاف بقوله: "إن هذه مسألة بالغة الأهمية في الوقت الراهن."

وأشار سيادته أيضا إلى التزام مجموعة العشرين بالامتناع عن إضافة حواجز جديدة أمام التجارة والاستثمار خلال الاثني عشر شهرا القادمة، وقال "إن الانفتاح التجاري والاستثماري بالغ الأهمية للنمو."

كذلك قال سيادته: "إن الإعلان يرسل إشارة مهمة أيضا بأن العالم ملتزم بضمان توافر الموارد الكافية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى لمساعدة بلداننا الأعضاء في التغلب على الأزمة."

وذكر السيد ستراوس كان أيضا أن خطة العمل تشير إلى دور الصندوق في دعم تنفيذها، بما في ذلك بعض الإجراءات العاجلة المقرر اتخاذها في موعد غايته ٣١ مارس ٢٠٠٩. وأشاد سيادته بالاتفاق على مبادئ إصلاح الأسواق المالية، وخاصة التعهدات بتوثيق التعاون الدولي. وقال: "إن دور الصندوق في إصلاح الأسواق المالية ينبع من مسؤوليتنا عن الرقابة على النظام المالي العالمي، والذي كان جزءا من اتفاقية بريتون وودز الأصلية. وهو ينبع أيضا من قدرتنا على تحليل العلاقات بين الأسواق المالية والاقتصاد الحقيقي. وقد رأينا بالفعل مدى الأهمية التي يمكن أن تكتسبها هذه العلاقات، مما يستلزم أن يفهمها العالم بشكل أفضل. وسوف يقوم الصندوق بدوره في هذا الخصوص."

وأخيرا صرح السيد ستراوس–كان بقوله: "أشعر بسعادة بالغة لأن بلدانا كثيرة أصبحت تشارك في المناقشات، سواء بشكل مباشر أو من خلال المنظمات الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي الذي يمثل كل بلدان العالم تقريبا. وأشعر بسعادة بالغة أيضا للكيفية التي سارت بها جولة المناقشات الأولى."